

العالمي لحقوق الانسان على نحو يساهم بنصيب ذي أثر في تحقيق المبادئ والقيم والمثل العليا التي تضمنها الاعلان لمصالح الانسانية جمعاء .

الجلسة العامة ٢١٦٣

٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣

٣٠٦٨ (د-٢٨) . الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري  
ومعاقبة مرتكبيها

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى القرار ٢٩٢٢ (د-٢٧) المتخذ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ،  
والذي اكدت فيه من جديد اقتناعها بأن الفصل العنصري (الأبرتهويد) هو افعال كلي لمقامد ميثاق  
الأم المتحدة ومبادئه ، وجريمة ضد الانسانية ،

وان تدرك ان اتخاذ تدابير فعالة جديدة بغية قمع الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيه أمر يمثل  
ضرورة عاجلة ،

ووعيا منها للحاجة الى اتفاقية دولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها،  
برعاية الأمم المتحدة ،

واقترانها منها بأن الاتفاقية ستكون خطوة هامة نحو استئصال سياسة الفصل العنصري وممارساته ،  
وبوجوب قيام الدول بتوقيعها وبالتصديق عليها في اقرب وقت ممكن ، وتنفيذ احكامها دون ابطاء ،  
وان ترى كذلك وجوب تعميم نص الاتفاقية في جميع انحاء العالم ،

١ - تقر الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها ، العرفق نصها بهذا  
القرار ، وتعرضها للتوقيع والتصديق ؛

٢ - وتناشد جميع الدول ان تعمد في اسرع وقت ممكن الى توقيع الاتفاقية والتصديق عليها ؛

٣ - وترجو من جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تعريف  
الجمهور على اوسع نطاق ممكن بنص الاتفاقية ، مستخدمة جميع وسائل الاعلام المتوفرة لها ؛

٤ - وترجو الأمين العام تأمين اذاعة الاتفاقية بصورة عاجلة وعلى نطاق واسع ، والقيام ،  
تحقيقا لهذا الغرض ، بنشر نصها وتعميمه ؛

٥ - وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يدعو لجنة حقوق الانسان الى الاضطلاع  
بالمهام المبينة في المادة ١٠ من الاتفاقية .

الجلسة العامة ٢١٨٥

٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣

مرفق

الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل المنصرى ومعاينة مرتكبيها

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

ان تشير الى احكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعهد فيها جميع الاعضاء بالعمل جماعة وفردى ، بالتعاون مع المنظمة ، لتحقيق الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى يعلن ان البشر يولدون جميعا احرارا وسواسية في الكرامة والحقوق ، وان لكل انسان ان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة في هذا الاعلان ، دون تمييز لأى ما سبب ، كالعرق او اللون او الاصل القومي ،

وان تأخذ بعين الاعتبار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٣) ، الذى اعلنت فيه الجمعية العامة انه لا يمكن مقاومة مسار حركة التحرر او عكس وجهتها ، وان من الواجب ، خدمة للكرامة الانسانية والتقدم والعدالة ، وضع حد للاستعمار وجميع اساليب العزل والتمييز المقترنة به ،

وان تلاحظ ان الدول ، كما تنص الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز المنصرى بكافّة أشكاله (١٤) ، تشجب بصفة خاصة المزل المنصرى والفصل المنصرى وتتعهد بمنع وحظر وازالة كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الداخلة في ولايتها ،

وان تلاحظ ان اتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس وقمعها (١٥) قد نصت على ان بعض الأفعال التي يمكن وصفها ايضا بأنها من افعال الفصل المنصرى تشكل جريمة بنظر القانون الدولي ، وان تلاحظ ان اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية (١٦) تصف "الأفعال اللاانسانية الناجمة عن سياسة الفصل المنصرى" بأنها جرائم ضد الانسانية ،

وان تلاحظ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات التي شجبت فيها سياسات الفصل المنصرى وممارساته بوصفها جرائم ضد الانسانية ،

(١٣) القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

(١٤) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠) ، المرفق .

(١٥) القرار ٢٦٠ ألف (د-٣) ، المرفق .

(١٦) القرار ٢٢٩١ (د-٢٣) ، المرفق .

وانت تلاحظ ان مجلس الأمن قد اكد على ان الفصل العنصرى وتسميته وتوسيع مجالاته باستمرار أمور خطيرة التحكير والتهديد للسلام والأمن الدوليين ،

واقترنا منها بأن قيام اتفاقية دولية على قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاينة مرتكبيها سيكمن ، على المستويين الدولى والقوى ، من اتخاذ تدبير أفعال ، بغية قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاينة مرتكبيها .

قد اتفقت على ما يلى :

### المادة ١

١ - تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، وان الأفعال اللانسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصرى وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين ، والمعروفة في المادة ٢ من الاتفاقية ، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولى وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين .

٢ - تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصرى .

### المادة ٢

ان عبارة " جريمة الفصل العنصرى " ، التي تشمل ما يماثل ذلك ، من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين الممارسة في الجنوب الافريقي ، تنطبق ، لاغراض هذه الاتفاقية ، على الأفعال اللانسانية الآتية ، المرتكبة لغرض اقامة وادامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على اية فئة عنصرية اخرى واضهادها اياها بصورة منتظمة :

(أ) حرمان عضو او اعضاء في فئة عنصرية او في عدة فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية :

' ١ ' بتقتل اعضاء في فئة او عدة فئات عنصرية ؛

' ٢ ' بالحق اذى خطير ، بدني او عقلي ، باعضاء في فئة او عدة فئات عنصرية ، او بالتعدى على حرمتهم او كرامتهم ، او باخضاعهم للتعذيب او للمعاملة او العقوبة القاسية او الوحشية او الجائرة بالكرامة ؛

- ٣' باعتقال أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية بصورة تحكيمية وسجنهم بصورة لا قانونية؛
- (ب) تعتمد فرض ظروف معيشة على فئة أو عدة فئات عنصرية ، يقصد منها أن تفضي بها الى الهلاك الجسدى ، كلياً أو جزئياً ؛
- (ج) اتخاذ أية تدابير، تشريعية أو غير تشريعية ، يقصد بها الحؤول دون مشاركة فئة أو عدة فئات عنصرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد ، وتعتمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات ، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية من حريات الانسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل ، والحق في تشكيل نقابات معترف بها ، والحق في التعلّم، والحق في مفادرة البلد والمودة اليه ، والحق في حمل الجنسية ، والحق في حرية التنقل والاقامة ، والحق في حرية الرأى والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلمياً ؛
- (د) اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية ، تهدف الى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفضولة لاهضاء فئة أو عدة فئات عنصرية ، وحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين الى فئات عنصرية مختلفة ، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو عدة فئات عنصرية أو لأفرادها ؛
- (هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية ، لاسيما باخضاعهم للعمل القسرى ؛
- (و) اضطهاد المنظمات والأشخاص، بالحرمان من الحقوق والحريات الأساسية ، لمعارضتهم للفصل العنصرى .

### المادة ٣

- تقع المسؤولية الجنائية الدولية ، أيا كان الدافع ، على الأفراد وأعضاء المنظمات والمؤسسات ومثلي الدولة ، سواء كانوا مقيمين في اقليم الدولة التى ترتكب فيها الأعمال ، أو في اقليم دولة أخرى ؛
- (أ) اذا ارتكبوا الأفعال المبينة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية ، أو اشتركوا فيها ، أو حرضوا مباشرة عليها ، أو تواطأوا على ارتكابها ؛
- (ب) اذا قاموا بصورة مباشرة بالتحريض أو التشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصرى أو تعاونوا مباشرة في ارتكابها .

### المادة ٤

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية :

( أ ) باتخاذ جميع التدابير ، من تشريعية وسواها ، اللازمة لقمع أو ردع أي تشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصرى والسياسات العزلية الأخرى المماثلة أو مشابهة ، والحيلولة دون أي تشجيع على ارتكابها ، ولمعاقة الأشخاص المرتكبين لهذه الجريمة ؛

( ب ) باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وإدارية للقيام ، وفقا لولايتها القضائية بملاحقة ومحاكمة ومعاقة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأفعال الموصوفة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية أو التهمين بارتكابها ، سواء كان هؤلاء الأشخاص يقيمون في إقليم الدولة التي ارتكبت فيها هذه الأفعال أو كانوا من رعايا هذه الدولة أو من رعايا دولة أخرى أو كانوا بلا جنسية .

### المادة ٥

يجوز أن يحاكم المتهمون بارتكاب الأفعال المصّدة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية من قبل محكمة مختصة من محاكم أية دولة طرف في الاتفاقية يمكن أن تكون لها ولاية على هؤلاء المتهمين ، أو من قبل محكمة جزائية دولية تكون ذات ولاية قضائية فيما يتعلق بتلك الدول الأعضاء التي قبلت ولايتها .

### المادة ٦

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تقبل وتنفذ ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بهدف منع جريمة الفصل العنصرى وقمعها ومعاقة مرتكبيها ، وبأن تشارك في تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات مختصة أخرى في الأمم المتحدة بغية بلوغ أهداف هذه الاتفاقية .

### المادة ٧

١ - تتعهد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بأن تقدم الى الفريق المنشأ بمقتضى المادة ٩ تقارير دورية بشأن التدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى التي اتخذتها والتي يكون فيها اعمال لاحكام الاتفاقية .

٢ - تحال نسخ من التقارير الى اللجنة الخاصة المعنية بالفصل المنصرى بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة .

### المادة ٨

يجوز لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تطلب الى أية هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أن تعتمد ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، الى اتخاذ الاجراءات التي تراها صالحة لمنع ارتكاب جريمة الفصل المنصرى وقمعها .

### المادة ٩

١ - يعين رئيس لجنة حقوق الانسان فريقا يتألف من ثلاثة من أعضاء لجنة حقوق الانسان ، من هم كذلك ممثلون لدول أطراف في هذه الاتفاقية ، بغية النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملا بالمادة ٧ .

٢ - اذا كانت لجنة حقوق الانسان لاتضم في عداد أعضائها ممثلين لدول أطراف في الاتفاقية ، أو كانت تضم أقل من ثلاثة من هؤلاء الممثلين ، يعمد الأمين العام للأمم المتحدة ، بعد التشاور مع جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية ، الى تعيين ممثل لدولة طرف أو ممثلين لدول أطراف في الاتفاقية ليست أعضاء في لجنة حقوق الانسان ، للاشتراك في عمل الفريق المنشأ عملا بالفقرة ١ من هذه المادة ، الى أن يتم انتخاب ممثلين للدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في لجنة حقوق الانسان .

٣ - يمكن للفريق أن يعقد اجتماعا لفترة لاتزيد على خمسة أيام ، أما قبل افتتاح دورة لجنة حقوق الانسان أو بعد اختتامها ، وذلك للنظر في التقارير المقدمة عملا بالمادة ٧ .

### المادة ١٠

١ - تخول الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لجنة حقوق الانسان سلطة القيام بما يلي :  
( أ ) أن تطلب الى هيئات الأمم المتحدة أن تقوم ، لدى احالتها نسخا من الالتماسات بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة أشكاله ، بلفت نظرها الى الشكاوى المتعلقة بالأفعال المعددة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية ؛

(ب) أن تعد ، استناداً الى تقارير هيئات الأمم المتحدة المختصة والتقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، قائمة بأسماء الاشخاص والمنظمات والمؤسسات ومثلي الدول الذين يدعي انهم مسؤولون عن ارتكاب الجرائم المبينة في المادة ٢ من الاتفاقية ، واولئك الذين حركت ضد هم دول أطراف في الاتفاقية ملاحقات قضائية ؛

(ج) أن تطلب الى هيئات الأمم المتحدة المختصة موافاتها بمعلومات تتعلق بالتدابير المتخذة من قبل السلطات المسؤولة عن ادارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والاقاليم غير المتعممة بالحكم الذاتي وجميع الأقاليم الأخرى التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، بشأن الأشخاص الذين يدعي أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم منصوص عليها في المادة ٢ من الاتفاقية والذين يفترض أنهم يخضعون لولايتها الإقليمية والادارية .

٢ - بانتظار أن تتحقق أهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، لاتحد أحكام هذه الاتفاقية بأى شكل من الأشكال من حق تقديم الالتماسات الذي منحه لهذه الشعوب وثائق دولية أخرى أو منظمة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة .

### المادة ١١

١ - لا تعتبر الأفعال المعددة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية جرائم سياسية لفرض تسليم المجرمين .

٢ - تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتسليم المجرمين في حالات كهذه عملاً بتشريعاتها وبالمعاهدات السارية المفعول .

### المادة ١٢

كل نزاع ينشأ بين دول أطراف في هذه الاتفاقية بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها ، ولا يسوّى بطريق التفاوض ، يعرض على محكمة العدل الدولية اذا طلب ذلك أطراف النزاع ، الا اذا اتفقوا على أسلوب آخر للتسوية .

### المادة ١٣

توقيع هذه الاتفاقية متاح للدول جميعا . ولأية دولة لم توقع هذه الاتفاقية قبل بدء نفاذها أن تنضم إليها .

### المادة ١٤

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق . وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يتم الانضمام بايداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

### المادة ١٥

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية ، بالنسبة الى كل دولة صدقت عليها أو انضمت إليها بعد ايداع وثيقة التصديق والانضمام العشرين ، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة التصديق أو الانضمام .

### المادة ١٦

لكل دولة طرف نقض هذه الاتفاقية باشعار مكتوب موجه الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويبدأ سريان مفعول النقض بعد سنة من تاريخ تسلم الأمين العام للأشعار .

### المادة ١٧

١ - لكل دولة طرف أن تطلب ، في أي وقت كان ، إعادة النظر في هذه الاتفاقية ، وذلك باشعار كتابي موجه الى الأمين العام للأمم المتحدة .



٢ - تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن الخطوات الواجب اتخاذها ، عند الاقتضاء ، بشأن مثل هذا الطلب .

### المادة ١٨

- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلام جميع الدول بالوقائع التالية :
- ( أ ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم وفقا للمادتين ١٣ و ١٤ ؛
  - ( ب ) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بمقتضى المادة ١٥ ؛
  - ( ج ) اشعارات النقص التي تتم وفقا للمادة ١٦ ؛
  - ( د ) الاشعارات التي تتم وفقا للمادة ١٧ .

### المادة ١٩

- ١ - حررت هذه الاتفاقية بخمس لغات رسمية متساوية هي الأسبانية والانجليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتودع في محفوظات الأمم المتحدة .
- ٢ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة عن هذه الاتفاقية الى جميع الدول .